الأمم المتحدة

A/C.3/59/SR.14

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
24 February 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة كوسور غبور (نائب الرئيس) ..... (غانا)

ثم: السيد كوتشينسكي (الرئيس) ..... (أوكرانيا)

ثم: السيدة كوسور غبور (نائب الرئيس) ..... (غانا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ٩٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)*

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'' (تابع)*

* بنود قررت اللجنة النظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-55612 (A)

0455612

نظرا لغياب السيد كوتشينسكي (أوكرانيا)، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة كوسور غبور (غانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع) (A/C.3/59/L.14)

١ - **السيد السليطي** (قطر): عرض، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار A/C.3/59/L.14 المعنون ''متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة''. وذكر أن الاتحاد الروسي وأذربيجان وبيلاروس وجمهورية كوريا والمكسيك انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/C.3/59/L.21)

٢ - **السيد تسفو** (إثيوبيا): عرض باسم مجموعة الدول الأفريقية مشروع القرار A/C.3/59/L.21 المعنون ''معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين''.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/59/38, Parts I and II، A/59/135، 185 و Corr.1، 281، 313، 357)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (تابع) (A/59/115، 214، 281)

٣ - **السيدة نونييس دي أودريمان** (فنزويلا): قالت إن حكومة بلدها قد اتخذت الخطوات اللازمة لإنهاء التمييز وتحقيق العدالة بين الجنسين. وقد تضمن هذان الهدفان توفير فرص أفضل للفقراء للوصول إلى سبل الإنتاج والخدمات العامة وصنع القرار، ورسم سياسات وهياكل تكفل العدالة بين الجنسين، وتوسيع نطاق الإطار القانوني بغية كفالة المساواة. وأضافت أنه جرى عام ٢٠٠٣ إنشاء مكتب وطني لحماية حقوق المرأة بوصفه جزءا من الخطة الوطنية لتحقيق المساواة للمرأة. وأنه على الصعيد الدولي، فإن فنزويلا طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأنها قدمت جميع التقارير المطلوبة بحكم الاتفاقية في الوقت المحدد، كما أنها صدقت على البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

٤ - ووصفت العديد من التدابير المتخذة للقضاء على تأنيث الفقر في فنزويلا، إلى جانب وضع برامج تعزز الحقوق والاستراتيجيات الاقتصادية للمرأة من أجل التشجيع على تعليم المرأة القراءة والكتابة وحصولها على التعليم الثانوي والجامعي.

٥ - وأضافت أن قانون مكافحة العنف ضد المرأة والأسرة قد استكمل بخطة عمل وطنية ٢٠٠٠-٢٠٠٥ تتضمن إقامة خط ساخن هاتفي مجاني وطني يتيح المساعدة لضحايا العنف الأسري وبناء عدد من الملاجئ للنساء. وأن فنزويلا صدقت أيضا على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأنه جرى وضع مبادئ توجيهية عامة للتبني، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، بغية منع بيع الأطفال أو الاتجار بهم.

٦ - وأعربت عن ترحيب فنزويلا بالتقدم المحرز بشأن إنعاش المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. ومع ذلك، ما زالت هناك حاجة إلى توفير الموارد الكافية له لكي يتمكن من تأدية مهامه.

٧ - واختتمت كلامها قائلة إن العديد من العقبات التي تعترض سبيل النهوض بالمرأة هو نتيجة للنظام الدولي الحالي، الذي يشجع على الإقصاء والفقر. وأنه من الضروري إيجاد

نماذج إنمائية محورها الأفراد قبل أن يمكن للمرأة أن تتوقع التمتع بحقوقها إلى أقصى حد.

٨ - **السيد يحيى** (جيبوتي): قال إنه رغم أن المجتمع الدولي أنشأ إطارا قانونيا يؤكد من جديد الحقوق الأساسية للمرأة، فلا يمكن لهذه الحقوق أن توضع موضع التنفيذ إلا في بيئة تحظى بالأمن في مجالات التغذية والصحة والعمل والتعليم وغيرها. وأن الاتفاقية، على سبيل المثال، على وشك الاصطباغ بالصبغة العالمية، حيث صدقت عليها ١٧٤ دولة، إلا أن الفقر المدقع يشكل العقبة الأساسية في سبيل تنفيذها على نحو تام في بقاع كثيرة من العالم. وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في إيجاد نهج جديدة وفي إدماج منظور متعلق بنوع الجنس في جميع سياساتها وبرامجها. وأن التنسيق الأفضل بين الوكالات المتخصصة والنظام المالي الدولي من الأمور الهامة بالنسبة لأقل البلدان نموا.

٩ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده باستراتيجية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حيال طرق وسبل تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار في شؤون الحكم وبناء السلام. وأضاف إن الدعم الذي يقدمه الصندوق قد ساعد النساء في الصومال الشقيق على الاحتفاظ بالمقاعد التي فزن بها في البرلمان الانتقالي. واسترعى النظر أيضا إلى محنة المرأة الفلسطينية التي تعيش في ظل الاحتلال، حيث يجري حرمانها من معظم حقوقها الأساسية. وأضاف أن الاتجار بالأشخاص يشكل خطرا آخر على أكثر الجماعات ضعفا أثناء الصراع المسلح. وأنه بناء على ذلك، صدقت حكومة بلده على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها. وأن وفد بلده جدد اقتراحه بالاحتفال بسنة أو بعقد للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

١٠ - وأكد أن جيبوتي، التي تقع في تقاطع الطرق بين أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، اعتمدت استراتيجية وخطة عمل لإدماج المرأة، وأنهما تضمنتا استثمارا ضخما في قطاعي الصحة والتعليم ومشاركة المرأة في الاقتصاد وجهودا تستهدف زيادة مشاركتها السياسية، وأن النساء يشغلن حاليا ١٢ في المائة من المقاعد في الجمعية الوطنية.

١١ - واختتم كلامه قائلا إن الموارد المحدودة ستمنع بلده من تحقيق أهدافها المتعلقة بالنهوض بالمرأة. ولهذا فإنه يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من المساعدة من خلال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وغيره من الوكالات بغية السماح لبلدان مثل بلده ببلوغ أهدافها.

١٢ - **السيد أحمد شبيري** (ماليزيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إنه بتوقيع وزراء خارجية الرابطة على إعلان القضاء على العنف ضد المرأة في منطقة الرابطة، تكون البلدان العشرة الأعضاء فيها قد التزمت جميعها بهذه المسألة. وأضاف أن خطة العمل الإقليمية أيضا شملت بين أولوياتها مسائل المرأة، وأن البرامج الإقليمية للنهوض بالمرأة تحظى باهتمام متزايد. وأنه أثناء انعقاد مؤتمر القمة القادم للرابطة، سينظر الزعماء في مواصلة العمل على تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وفي قوة العمل.

١٣ - واختتم كلامه قائلا إن لجنة المرأة التابعة للرابطة كانت مسؤولة عن تنسيق مسائل المرأة ورصدها، كما أنها أتاحت منتدى لتبادل وجهات النظر وتشاطر الخبرة. وأنها أصدرت تقريرا دوريا عن الوضع واحتفظت بصلات وثيقة مع الحكومات والشركاء غير الحكوميين.

١٤ - **السيد أوتيتي** (أوغندا): ذكّر بأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قد وضعت لكي تعزز الصكوك الموجودة والمعنية بحقوق الإنسان؛ وقال إنه رغم ذلك، ما زال هناك الكثير مما يجب القيام به لكي تحظى المرأة بحقوق متساوية مع الرجل.

١٥ - وأضاف أنه منذ عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عام ١٩٩٥، أعطت أوغندا الأولوية للقضاء على الفقر وإدرار الدخل والصحة الإنجابية وصنع القرار وتعليم الفتيات ضمن الجهود التي تبذلها بغية توفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة. وأنه جرى وضع الأطر القانونية، فتم حظر استغلال المرأة وعرض في البرلمان مشروع قانون يحظر تعدد الزوجات والعنف العائلي.

١٦ - ومضى يقول إن الدستور يكفل الأجر المتساوي نظير العمل المتساوي. وأن تنفيذ الدستور، وهو وثيقة تراعي الفوارق بين الجنسين، يقع ضمن مسؤولية وزارة نوع الجنس والعمل والتنمية الاجتماعية.

١٧ - واختتم كلامه بقوله إنه يجري اتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء على التحيز المتعلق بنوع الجنس في المناهج المدرسية، كما أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسة الصحية قد أسهم في توفير الرعاية الصحية الواجبة للجميع. وأن الإصلاحات القانونية التي تمنح المرأة الحق في أن ترث ممتلكات وأن تمارس التجارة تعني أن المرأة يمكن أن تسهم في دخل الأسرة وبذلك تساند مجتمعها المحلي على نحو أفضل.

١٨ - **السيدة داو ماو ماو** (ميانمار): قالت إن حكومة بلدها تجري بحثا موسعا بشأن مسألة العنف ضد المرأة، وإنها اتخذت تدابير علاجية ووقائية لمعالجة هذه المشكلة.

١٩ - وأضافت أنه لمعالجة مشكلة الاتجار بالأشخاص، جرى وضع إطار شامل للتشريع الوطني وللتعاون الثنائي والإقليمي والدولي. وأن ميانمار انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، كما أنها بصدد سن تشريع يتسق مع هذه الصكوك. ويجري بذل الجهود لتحسين الجو المحيط بالسياسات بغية تيسير مكافحة الاتجار.

٢٠ - وأشارت إلى أن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار قد أكد في تقرير سابق أن العقوبات المفروضة على بلدها تسفر عن آثار ضارة على النساء والأطفال. وقد قال المقرر الخاص أن النساء، اللاتي كثيرا ما كن العائل الوحيد، قد طردن من العمل نظرا لإغلاق المصانع وتعرضن لأخطار الاتجار أو الاستغلال، أو دفعن إلى الهجرة غير القانونية.

٢١ - واختتمت كلامها قائلة إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل أحد التحديات الجديدة التي ظهرت منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وأن ميانمار تعطي الأولوية القصوى للتثقيف المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتدريب النساء والفتيات على المهارات المعيشية، كما أنها تتعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ مختلف البرامج التي تعمل على مساعدة المصابين بهذا الفيروس.

٢٢ - **السيدة هاستاي** (جمهورية إيران الإسلامية) قالت إن تمكين المرأة أحد العناصر الرئيسية في القضاء على الفقر. وإنه رغم ذلك، ما زالت المرأة عرضة للضرر في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وأن هناك أبعادا كثيرة لهذه المسألة التي لا يمكن معالجتها إلا إذا جرى النظر إليها ضمن إطار أوسع بوصفها عنصرا مندمجا في استراتيجية متكاملة على الصعيدين الوطني والدولي. وأضافت أنه رغم أن البعض يعتبر العولمة تهديدا للثقافات والمجتمعات الوطنية فإن العولمة في حد ذاتها ظاهرة متعددة الجوانب من شأنها أن توفر الفرص في هذا المجال إذا جرى توجيهها الوجهة الصحيحة.

٢٣ - وذكرت أن العنف ضد المرأة ظاهرة قديمة ومتفشية على نحو كبير. وأن القضاء عليه يعتمد على الإجراءات الحكومية الفعالة وتعاون المجتمع المدني.

٢٤ - واختتمت كلامها قائلة إن الدورة المقبلة للجنة المعنية بوضع المرأة ستتيح الفرصة لجميع الدول لكي تكرس الاهتمام الواجب للمسائل الرئيسية المستجدة، ولكي تتعرف على التحديات التي تكمن في المستقبل، وتهيئ زخما جديدا من أجل تحقيق تعاون أكثر فعالية.

٢٥ - **السيد موسامبا تشيمي** (زامبيا): قال إنه رغم الإنجازات الضخمة التي تم تحقيقها فيما يتعلق بالالتزامات السياسية والأطر التشريعية وتطوير السياسات والآليات المؤسسية، ما زالت المرأة تمثل تمثيل منقوصا في صنع القرار وتعاني من القوانين التمييزية، كما أنها ما زالت ضحية للعنف والفقر.

٢٦ - وأضاف أن التفاوتات بين الجنسين في زامبيا ترجع بصفة جزئية إلى المعايير الثقافية المتغلغلة وتحول دون الاستغلال الكامل لإمكانات الموارد البشرية في البلد. وأن حكومة بلده سلمت بذلك وبالتالي أنشأت وكالة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ورسمت سياسة تعنى بنوع الجنس وتشمل جميع القطاعات بغية إصلاح التفاوتات في إمكانية الوصول إلى التعليم والتدريب والمشاركة في صنع القرار.

٢٧ - ومضى يقول إن وفد بلده يرحب بتقارير الأمين العام التي عالجت بعض التحديات في هذا الصدد، وبخاصة الجهود المبذولة من جانب الجمعية العامة نفسها بغية تطبيق استراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومع ذلك، لاحظ وفد بلده أنه رغم أن تقارير اللجان المختلفة أعطت اهتماما أكبر لقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين، فإن هذه التقارير أخفقت في تقديم تحليل مفصل أو في التقدم بإرشادات قاطعة. وأعرب عن رغبة وفد بلده في رؤية مقترحات وتوصيات أكثر تحديدا من أجل تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٢٨ - وأوضح أنه منذ عقد مؤتمر بيجين، أعطت زامبيا الأولوية لجهود مكافحة العنف ضد المرأة، وأن الدستور قد عدل بغية تشكيل لجنة لحقوق الإنسان، وأنه جرت إقامة وحدة لمساعدة الضحايا تتناول المسائل المتعلقة بالمجموعات المستضعفة، بما فيها مسائل العنف القائم على أساس نوع الجنس، وذلك كجزء من برنامج إصلاح الشرطة.

٢٩ - وأعرب عن ثناء وفد بلده على صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من الشركاء لمساعداتهم للحكومات على متابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقديم التقارير في هذا الشأن، وذكر أن وفد بلده يود أن يرى المزيد من الالتزام بالاتفاقية، وهي معاهدة شاملة حقيقية تعنى بحقوق الإنسان للمرأة.

٣٠ - **السيد قوبعة** (تونس): قال إن تونس قد اتخذت مجموعة من التدابير التي ترمي إلى ضمان المساواة في الحقوق للمواطنين من الجنسين وكفالة تحقيق توازن داخل الأسرة، وبخاصة من خلال مبدأ الشراكة والمسؤولية المشتركة في الزواج.

٣١ - وأكد أن سياسات تونس بشأن النهوض بالمرأة كان لها آثار عادت بالنفع على المجتمع ككل. وكانت هذه السياسات فعالة بصفة خاصة في التحكم في نمو السكان. وفضلا عن ذلك، ساهمت النساء اللاتي قمن بالعمل مساهمة كبيرة في الحالة المالية لأسرهن، مما أدى إلى حصول أطفالهن على رعاية أفضل.

٣٢ - ومضى يقول إنه رغم التغير الاجتماعي والاقتصادي وغير ذلك من الضغوط، ظلت الأسرة تضطلع بدور جوهري في المجتمع والتنمية البشرية وفي الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية، وأن هذا دور ترى حكومة بلده وجوب

تدعيمه من جديد من خلال رسم سياسات تعزز تماسك ورفاهة وكرامة الأسر وأفرادها.

٣٣ - وأعرب عن استمرار قلق تونس إزاء الحالة الخطرة للمهاجرات العاملات ومطالبتها حكومات بلدان الأصل والمقصد أن تزيد جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق هؤلاء المهاجرات من خلال التعاون على جميع المستويات.

٣٤ - واختتم كلامه قائلا إنه لا يمكن قبول حالة المرأة في الأراضي العربية المحتلة، ولا سيما المرأة الفلسطينية التي تعاني من الانتهاك المتواصل لحقوقها الأساسية، بما فيها الحق في الحياة، وأن ذلك يتعارض مع نص وروح حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني.

٣٥ - **السيدة عبيدة** (بوركينا فاسو): قالت إنه منذ عقد مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ بذلت بوركينا فاسو جهودا لتعزيز دور المرأة في المجتمع وضمان مشاركتها الكاملة في تحقيق التنمية في البلد عن طريق إنشاء وزارة للنهوض بالمرأة واعتماد خطط للعمل والتصديق على اتفاقيات دولية تحمي حقوق النساء والأطفال والمشاركة في اجتماعات وطنية ودولية ذات صلة.

٣٦ - وأضافت أن حكومة بلدها - بالتعاون مع مختلف أصحاب المصالح - وضعت سياسة وطنية من أجل تعزيز وضع المرأة ٢٠٠٥-٢٠١٥، وترتكز هذه السياسة على ضرورة مكافحة عدم المساواة بين الجنسين مع احترام حقوق الإنسان. وترمي الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة إلى الارتقاء بوضع المرأة من الناحيتين الاجتماعية والقانونية، والتشجيع على إمكانية وصولها إلى مناصب صنع القرار، وتحسين تعليم المرأة وتدريبها، وتعزيز الرعاية الصحية للأم والطفل، والحد من تأنيث الفقر، وتدعيم الآليات المؤسسية. وأنه سيجري تنفيذ هذه السياسة عن طريق وضع خطط للعمل وإدماج المسائل المتعلقة بنوع الجنس في السياسات والبرامج القطاعية.

٣٧ - ومضت تقول إنه فيما يتعلق بمحاربة الفقر، تعمل حكومة بلدها - بالتعاون مع المجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين - على إنشاء مراكز تدريب محلية للنساء، وتوفير التدريب والتكنولوجيا الواجبة للمجموعات النسائية، والدعوة إلى وصول النساء إلى هيئات صنع القرار.

٣٨ - وأكدت أنه رغم ما تقدم، كان من الضروري الاستمرار في الاضطلاع بأنشطة المعلومات والتعليم والدعوة بغية ضمان تحقيق التنمية المستدامة التي ترتكز على المساواة بين الجنسين؛ وتدعيم القدرات التقنية والتنظيمية؛ والعمل على الإصلاح الزراعي، بما فيه المساواة في الحصول على الأراضي؛ وتوسيع نطاق العمل الإيجابي بغية الارتقاء بمستوى تعليم المرأة وتدريبها.

٣٩ - واختتمت كلامها قائلة إن هناك أهمية قصوى لإتمام المفاوضات بشأن وضع مسودة اتفاقية تعنى بحقوق وكرامة المعوقين، حيث أن النساء يشكلن ثلثي المعوقين في بوركينا فاسو. وأنه لهذا، فإن بوركينا فاسو ترحب بالاجتماع دون الإقليمي القادم المقرر عقده في أواغادوغو بشأن مسودة هذه الاتفاقية، آملة أن تجري المواءمة بين مختلف وجهات النظر خلال ذلك الاجتماع.

٤٠ - **السيدة أدجالوفا** (أذربيجان): قالت إن أذربيجان قد وقعت وصدقت على جميع الصكوك القانونية الدولية الرئيسية المعنية بالمرأة، كما أنها تسعى إلى إدماج أحكام منهاج عمل بيجين في سياسة الدولة على جميع المستويات. وأن لجنة الدولة لقضايا المرأة تتعاون تعاونا وثيقا مع شبكة النقط الحساسة لنوع الجنس في جميع أنحاء البلد بشأن الارتقاء بالوعي وتعزيز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المناطق الريفية. وأنه يجري أيضا تنفيذ البرامج الحكومية التي تشمل المساواة بين الجنسين و القضاء على العنف ضد المرأة، والصحة الإنجابية، والتعليم، وزيادة

مشاركة المرأة في السياسة والاقتصاد. وأضافت أن أذربيجان تعد إطارا تشريعيا يعنى بالمساواة بين الجنسين والعنف العائلي؛ ومع ذلك، ما زالت المرأة تواجه مشاكل خطيرة نابعة من القلقلة الاقتصادية والتشريد القسري والقولبة الاجتماعية.

٤١ - ومضت تقول إن هناك الآن وعيا متزايدا على الصعيد العام وعلى صعيد الدولة فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء. وأن أذربيجان وقعت وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكوليها. وأن أذربيجان اعتمدت خطة عمل لمكافحة الاتجار وأنها تتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لتحقيق هذا الغرض. وسيشمل التشريع الذي يجري وضعه العنف ضد المرأة، بما فيه الاتجار.

٤٢ - وشددت على أنه فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، فإنه من الضروري تهيئة الظروف الموائمة للمشاركة على قدم المساواة في سوق العمل والقضاء على النماذج النمطية والمساواة في فرص الحصول على المعلومات والتعليم والتدريب. وأن الفرص المتاحة أمام المرأة للمشاركة السياسية واشتراكها في صنع القرار ستظل محدودة إلى أن تضطلع المرأة بدور اقتصادي أكثر فعالية. وأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يضطلع بدور هام في تعزيز أمن المرأة الاقتصادي وحقوقها، وأن أذربيجان سترحب بالاهتمام المتواصل من جانب الصندوق بهذه المسائل الرئيسية على الصعيد الوطني، وبخاصة عن طريق كفالة حصول المرأة على التدريب والتكنولوجيا.

٤٣ - وأعربت عن الدعم القوي من جانب وفد بلدها لفكرة معالجة الشواغل المتعلقة بنوع الجنس في سياق متابعة جميع المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها قمة الألفية. وذكرت أن المسائل المتعلقة بنوع الجنس تتصل اتصالا وثيقا بتحقيق الغايات الإنمائية للألفية بالنسبة للبيئة والتنمية المستدامة وحصول الجميع على الرعاية الصحية. وأن النجاح في تحقيق كثير من الغايات من شأنه أن يعزز المساواة بين الجنسين. وفي هذا السياق، ستستضيف أذربيجان عام ٢٠٠٥ اجتماع الخبراء الدولي بشأن الصلات بين منهاج عمل بيجين والغايات الإنمائية للألفية.

٤٤ - واختتمت كلامها قائلة إنه جرى تعريف تعميم مراعاة المنظور الجنساني على أنه استراتيجية أساسية لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وأنه لذلك تكون هناك أهمية فائقة للتنسيق فيما بين الوكالات، وبناء قدرات موظفي الأمم المتحدة، ونشر المعلومات المتعلقة بالممارسات الحميدة والدروس المستفادة. وأنه مع ذلك، فإن الافتقار إلى التمويل الكافي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني يشكل قيودا خطيرة على التنفيذ.

٤٥ - **السيدة لاوهافان** (تايلند): اتفقت مع الأمين العام على أنه رغم الزيادة الكمية في المراجع المتعلقة بالنساء وبالمساواة بين الجنسين في التقارير والقرارات المقدمة إلى اللجان الرئيسية للجمعية العامة، إلا أن الاهتمام النوعي ما زال محدودا، كما أن هناك قصورا في التوصيات المعنية بالإجراءات الواجب اتخاذها. وأكدت أنه ينبغي للدول الأعضاء ولهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تضاعف الجهود المبذولة لتحسين تلك الحالة بغية تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على جميع المستويات.

٤٦ - وقالت إن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا في تايلند لاستعراض التنفيذ الإقليمي لمنهاج عمل بيجين توج بإصدار بيان بانكوك الذي نص على التقدم المحرز وأوجه القصور وتحديات المستقبل. وأن تايلند تعلق أهمية خاصة على تحسين خدمات الصحة الإنجابية، وبخاصة بالنسبة للنساء والفتيات المهمشات، وتقليل تعرض النساء والفتيات لفيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتدعيم تعميم مراعاة المنظور الجنساني بغية ضمان تنفيذ السياسات والخطط على نحو يراعي الفوارق بين الجنسين، وتخفيف حدة الفقر، مع معالجة الآثار السلبية للعولمة، ومساعدة وسائط الإعلام المستقلة على معارضة تصوير النساء والفتيات على نحو سلبي ونمطي.

٤٧ - ومضت تقول إن حكومة بلدها تعطي الأولوية القصوى للقضاء على الفقر وأن الجهود مستمرة من أجل تنفيذ برامج لإدرار الدخل للنساء على المستوى الشعبي ومن أجل التعرف على أسواق التصدير. وإن تايلند على استعداد لتشاطر خبرتها وللتعاون مع البلدان التي تهتم بالتعزيز المشترك لمبادرات مماثلة بغية النهوض بالمرأة. وأنه في مجال التعليم، فإن تايلند قد حققت بالفعل الغايات الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالقضاء على التفاوتات بين الجنسين، كما أنها تعمل في الوقت الحالي على زيادة الفرص التعليمية المتاحة للمرأة.

٤٨ - وأضافت أن تايلند قد اتخذت التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار بالجنس على الصعيد المحلي وعبر الحدود بالتعاون مع الحكومات الأخرى والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية على جميع المستويات. وأنه قد جرى الإعلان عن جدول أعمال وطني ينص على ستة مبادئ توجيهية رئيسية بشأن السياسات وميزانية محددة بغرض التنفيذ.

٤٩ - وذكرت أنه فيما يتعلق بمسائل الأسرة والرعاية الصحية، فإن البرامج التي تعالج العنف ضد المرأة تشدد على ضرورة مشاركة الرجال والفتيان على نحو أكبر. وأنه قد جرى إنشاء مراكز للأسرة من أجل تقديم النصح إلى النساء والرجال على حد سواء. وأنه أثناء مؤتمر الإيدز الدولي الخامس عشر الذي عقد مؤخرا في بانكوك، سلطت تايلند الضوء على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل وزيادة عدد النساء الصغيرات سنا المتضررات من هذا المرض، ودعت في نفس الوقت إلى التعاون الدولي بصورة أكبر من أجل مكافحة هذا الوباء.

٥٠ - واختتمت كلامها قائلة إنه بينما كان هناك تقدم تدريجي في مشاركة المرأة في السياسة وفي حصولها على المناصب الحكومية الرفيعة المستوى، فما زالت الحالة غير مرضية، وبخاصة على الصعيد الوطني، حيث أن تغيير القيم والنماذج النمطية المتأصلة يستغرق وقتا طويلا. ومع ذلك، اتخذت الحكومة موقفا فعالا حيث تضمنت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الحالية استراتيجية هامة ترمي إلى تدعيم القدرات السياسية للمرأة من أجل مضاعفة عدد النساء في البرلمان والمنظمات الإدارية المحلية والمناصب التنفيذية في الخدمة المدنية بحلول عام ٢٠٠٦.

٥١ - **السيد تسفو** (إثيوبيا): قال إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين (A/59/214) أشار إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة، بينما ستقوم اللجنة المعنية بوضع المرأة بالتركيز في دورتها القادمة على العمل على الصعيد الوطني. وبالتالي، من المهم أن يجري تمثيل الحكومات والمجتمع المدني في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، تمثيلا جيدا في تلك الدورة. وأنه لا يمكن الوصول إلى نتائج متوازنة وذات صبغة عالمية حقيقية إلا إذا جرى الاستماع إلى أصوات المهمشين.

٥٢ - وذكر أن إثيوبيا تؤيد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام عن الاتجار بالنساء والفتيات (A/59/185)، التي تقضي بوجوب اعتماد وإنفاذ تشريع شامل لمكافحة الاتجار. ومع ذلك، كان من الضروري إبرام اتفاقات ثنائية لضمان حماية الضحايا ومحاكمة مرتكبي الجرائم. وأن تقديم المساعدة الدولية لتعزيز قدرة البلدان النامية على إنفاذ القانون في هذا المجال أمر ضروري.

٥٣ - وأضاف أن الدول الأعضاء قد واصلت تحسين التشريع المعني بجميع أشكال العنف ضد المرأة. ومع ذلك فإنه بالنسبة للعديد من البلدان النامية ذات القدرات المحدودة في مجالي القضاء وإنفاذ القانون، كان الأمر الأكثر فعالية هو الارتقاء بالوعي على الصعيد الشعبي فيما يتعلق بجميع أشكال العنف. وبالتالي فإنه ينبغي التركيز من خلال التعاون الدولي على توسيع نطاق التعليم الذي تراعي فيه الفوارق بين الجنسين، وذلك من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء.

٥٤ - ومضى يقول إن إثيوبيا قدمت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ تقريرها الرابع والخامس الموحد إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأن إثيوبيا صدقت على الاتفاقية ذات الصلة عام ١٩٨١ وجعلت أحكامها جزءا من الدستور، وأن إثيوبيا ألغت أيضا الأحكام التمييزية من قانون الأسرة، وأن هناك مسودة تشريع يتناول الأحكام التمييزية الواردة في قانون العقوبات معروضة على البرلمان، وتتضمن هذه المسودة أحكاما تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والخطف والعنف العائلي، وتزيد الحد الأدنى للعقوبات وترسي أسسا قانونية لإنهاء حالات الحمل. وأن إثيوبيا تتخذ التدابير اللازمة أيضا لسد الفجوة بين الجنسين في التعليم.

٥٥ - واختتم كلامه قائلا إنه رغم هذه التحسينات، ما زالت الإثيوبيات يعشن في فقر مدقع، وأن معدلات الوفيات النفاسية من أعلى المعدلات في العالم، وأن أغلبية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من النساء، وأن النساء يواجهن العديد من الممارسات التقليدية الضارة التي لا يمكن للتشريع أن يتغلب عليها بمفرده. وأنه فضلا عن ذلك، هناك زيادة إلى حد ما في الاتجار بالنساء. وأعرب عن أمل إثيوبيا في أن تدعم الشراكات العالمية الجهود المحلية التي يبذلها بلده لتعزيز التقدم المحرز وللاضطلاع بما تبقى من مهام جسيمة بغية كفالة المساواة بين الجنسين.

٥٦ - **السيدة تينكوبا** (بيرو): قالت إن حماية حقوق الإنسان تشكل عنصرا أساسيا من عناصر المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والقضاء على العنف، وهي دعائم إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأن بيرو قد أثبتت إرادتها السياسية للعمل على جميع المستويات لكي تضع موضع التنفيذ التعهدات التي قطعتها في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وأن المؤتمر الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استحدث مجموعة من الأنشطة لمتابعة الإنجازات المحرزة في المنطقة.

٥٧ - وأضافت أنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا في مجتمع يرتكز على قاعدة ديمقراطية عريضة ويضم مؤسسات قوية قائمة على أساس العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز. وأنه في هذا الصدد، يشكل القضاء على الفقر أولوية ملحة يجب على المرأة أن تضطلع فيه بدور حاسم. وبالتالي، فإن بيرو أكدت من جديد عزمها على إشراك النساء على نحو كامل في جميع مجالات الشؤون الوطنية، حيث تتيح لهن التكافؤ في الفرص وتضمن حقوقهن وتقضي على جميع أشكال العنف وتحارب التمييز وتعزز اهتمام الشباب بالسياسة.

٥٨ - ومضت تقول إنه جرى تقديم التدريب السياسي للقادة - وبخاصة النساء والأقليات الإثنية وصغار السن - بحيث يتعزز التعليم المتعلق بالديمقراطية والواجبات المدنية في جميع الطبقات الاجتماعية ولا سيما في المدارس بغية تدعيم مشاركتهم مشاركة كاملة في عملية التنمية. وأنه في هذا الصدد، عقد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مجموعة من حلقات العمل في بيرو بشأن التدريب في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأن حلقات العمل هذه كانت بمثابة ركيزة لخطط تكافؤ الفرص.

٥٩ - وذكرت أنه رغم التصديق العالمي تقريبا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن أوجه عدم المساواة بين الجنسين في زيادة، بينما يستمر في بلدان كثيرة إيذاء النساء والفتيات، والعنف العائلي، والاتجار بالبشر، والبغاء القسري، والعنصرية. وفي هذا الصدد، أثنت على أعمال المعهد الدولي للبحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وأيدت برنامج عمل المعهد لعام ٢٠٠٥.

٦٠ - واختتمت كلامها قائلة إن بلدها - مثله مثل بلدان نامية كثيرة - يواجه تحديات خطيرة عشية استعراض الـ ١٠ سنوات لمنهاج عمل بيجين والغايات الإنمائية للألفية. وأنه بينما تعطي بيرو أولوية قصوى للقضاء على الفقر، فإنها تتخذ أيضا نهجا شاملا موجها صوب تعزيز حقوق الإنسان فيما يتعلق بالنساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك من خلال شن حملات التوعية والوقاية والعلاج. وأن بيرو تواصل إعطاء الأولوية للحوار والتعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية التي أسهمت مشاركتها ودعمها إسهاما كبيرا في تخفيف عبء هذه المهمة. وأعربت في نهاية كلمتها عن شكرها للدور الجوهري الذي تضطلع به اللجنة المعنية بوضع المرأة فيما يتعلق بمتابعتها لمنهاج عمل بيجين والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين، وتعهدت بدعم وفد بلدها لهذه المهمة.

٦١ - **السيد كونفورو** (مالي): قال إن النساء في مالي يواجهن التحديات المعقدة للعمالة المحلية والأمية ونقص التدريب والافتقار إلى المعلومات والفقر وسوء الرعاية الصحية، وأن كل ذلك يؤدي إلى تدني وضعهن رغم أن الدستور يقر بالمساواة بين الجنسين وأنه مما زاد من تعقيد تلك المشاكل برنامج التكيف الهيكلي والتدني البيئي المتزايد، ناهيك عن التطورات الدولية، مثل إعانات المزارع والحواجز التجارية غير المشروعة التي عرقلت الازدهار الكامل لمجتمع مالي ولنساء مالي بصفة خاصة.

٦٢ - وأضاف أن الحكومات المتعاقبة سعت إلى عكس مسار هذا الاتجاه من خلال العمل بنشاط على النهوض بالمرأة في مجالات كثيرة. وأن هذه الجهود تضمنت إمكانية الحصول على الائتمان والتكنولوجيا والتدريب على التقنيات الزراعية الحديثة، بما فيها حفظ الطعام والمحاسبة والتسويق. وأن تدابير الرعاية الصحية تتضمن جهودا للقضاء على الممارسات الضارة التي تمارسها الأمهات والأطفال، واعتماد قانون بشأن الصحة الإنجابية، والارتقاء بالوعي الصحي وعقد دورات إعلامية عن الصحة الإنجابية للموظفين العموميين.

٦٣ - ومضى يقول إنه في مجال التعليم، جرى وضع برامج لمحو الأمية وتسلمت بعض القرى موادا تعليمية وأدوات مدرسية، وأنه فضلا عن ذلك جرى تدريب المهاجرات من النساء والفتيات، ولا سيما الفتيات اللاتي لم يلتحقن بمدارس. وأنه في محاولة لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها، جرى إسداء النصح في المراكز القانونية والاستشارية في بعض الأقاليم الإدارية، كما جرى إنشاء مركز يعنى بحقوق الطفل والأسرة. وأن قانون الأسرة في مالي يشمل تحسين وضع المرأة، وقد جرى توزيع مجموعات من المواد الإعلامية على السكان بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة. وأنه يجري تنفيذ خطة عمل لمكافحة العنف ضد المرأة، بوصفها جزءا من حملة جميع أنحاء أفريقيا.

٦٤ - واختتم كلامه قائلا إن التدريب والدعوة يؤديان إلى زيادة عدد النساء في الحكومة والمرشحات للمناصب العامة، بينما تهتم الجهود المبذولة لحماية البيئة بتدريب النساء على إدارة الموارد واستخدامها بشكل أفضل وبتوفير منازل أفضل على نحو أوسع نطاقا. وأن مالي ظلت مخلصة لالتزاماتها

الوطنية والدولية كما قدمت مؤخرا تقاريرها الثاني والثالث والرابع والخامس عن تنفيذها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وحث الدول الأطراف على البحث عن آلية أفضل للنظر في التقارير بغية التقليل من التراكم الشديد في العمل.

٦٥ - **السيدة بالسنغ** (بوتسوانا): رأت أن الاستعراض المقبل الذي تضطلع به اللجنة المعنية بوضع المرأة لمنهاج عمل بيجين ينبغي أن يكون جزءا من استعراض تنفيذ الغايات الإنمائية للألفية. وأنه ينبغي لهذا الإسهام أن يعود بالنفع على النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم ممن يطمحن إلى التمكين والمساواة. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بتوافق الآراء الناشئ في المجتمع الدولي على أن السبيل الفعال الوحيد للنهوض بالمرأة يكمن في استطلاع طرق مبتكرة لتنفيذ الالتزامات الحالية بدلا من إعادة التفاوض بشأنها. وأنه ينبغي أن تهدف الجلسة العامة رفيعة المستوى التي تعقدها الجمعية العامة عام ٢٠٠٥ إلى تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الغايات الإنمائية للألفية.

٦٦ - وقالت إنه رغم الجهود الدولية المتضافرة، فإن العنف القائم على أساس نوع الجنس يتزايد، وأنه من شأنه أن يتسبب في زيادة تفاقم الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان التي ينتشر فيها هذا الوباء، فضلا عن انتشار الفقر. وأن بوتسوانا، التي عقدت العزم على القضاء على العنف، قد اتخذت تدابير تشريعية وتعليمية، كما أنها تتطلع بشغف إلى نتائج الدراسة المتعمقة المعنية بمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة التي طلبتها الجمعية العامة بموجب القرار ٥٨/١٨٥.

٦٧ - واختتمت كلامها قائلة إن الاحتفال الجاري بالذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة وقرب التصديق العالمي عليها ينبغي أن يشجعا البلدان التي لم تنضم إلى هذه الاتفاقية بعد أن تفعل ذلك، كما أنهما يشكلان فرصة للالتزام من جديد بالتنفيذ الكامل لها. وأنه ينبغي ترجمة أهداف الاتفاقية إلى سياسات وطنية ملموسة وتشريعات ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين للجميع. وأن حكومة بلدها ستتقدم قريبا بتقريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، كما أنها تنظر في انضمامها إلى البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

٦٨ - **السيدة كريستوفيدس** (المنظمة الدولية للهجرة): أشارت إلى تضرر كل دولة من الدول الأعضاء من الاتجاه المتزايد للاتجار بالبشر، لكونها من بلدان المنشأ أو العبور أو كليهما، حيث أن هذا الاتجار يتضمن حوالي ٨٠ ٠٠٠ نسمة، معظمهم من النساء والأطفال. ولاحظت أن تغير أنماط المنظمات الإجرامية جعل منع الاتجار مهمة صعبة. وأضافت أن تقييما أجري مؤخرا في البلقان وجد أن عصابات الجريمة المنظمة تنقل الآن ضحاياها من الأماكن المعروفة إلى أماكن إقامة خاصة وتحسن مستوى معيشتهم وظروف عملهم في محاولة لإثنائهم عن الاتصال بالشرطة أو محاولة الهرب، وأن كل ذلك يشكل تدبيرا للتحكم فيهم.

٦٩ - وقالت إنه ضمن الجهود التي تضطلع بها المنظمة الدولية للهجرة من أجل مكافحة الاتجار بالبشر تنفيذ استراتيجية ذات ثلاثة قطاعات هي المنع، والحماية والمساعدة، وبناء القدرات. وأن قطاع المنع يتضمن شن حملات لنشر المعلومات في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء. أما قطاع الحماية والمساعدة فيتضمن توفير المأوى والإقامة في حالات الطوارئ، وتقديم المشورة والمساعدة المباشرة إلى الضحايا من أجل عودتهم الطوعية وإعادة إدماجهم. ويتضمن قطاع بناء قدرات الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التدريب على تقديم الخدمات في حالات الطوارئ والخدمات القانونية والطبية والخدمات

الاجتماعية الأخرى، كما أن هذا القطاع يشمل أيضا تعزيز الفعالية في محاكمة مرتكبي هذه الجرائم.

٧٠ - وأضافت أن الأهداف الرئيسية للمساعدة المباشرة هي سلامة الضحايا وحماية حقوق الإنسان لهم وأن المنظمة تبذل جهودا بغية تحقيق تلك الأهداف وبغية التعاون مع الحكومات والأطراف المعنية، ومن تلك الجهود اتخاذ المنظمة معيار موحد للنهج الذي تتبعه إزاء المساعدة المباشرة جاء ذكره في الدليل الذي أصدرته المنظمة بشأن مكافحة الاتجار، والذي يشمل ستة مجالات هي المبادئ الأخلاقية في رعاية الأشخاص المتجر بهم، والأمن والسلامة الشخصية للضحايا وفحصهم، والمساعدة بشأن الإحالة وإعادة الإدماج، وإدارة المآوى، والشواغل الصحية للضحايا ولموظفي المنظمة، والتعاون في مجال إنفاذ القانون وإدارة البيانات.

٧١ - واختتمت كلامها قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات منسقة وغير قسرية لمواصلة تدعيم التعاون بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية بحيث يجري الاحتفاظ بمشكلة الاتجار في جدول الأعمال الدولي. وأن المنظمة الدولية للهجرة على استعداد لتشاطر خبرتها في مكافحة الاتجار مع الحكومات والشركاء المعنيين، كما أنها تلتزم بذلك، بغية الارتقاء بالوعي وتقديم المساعدة إلى كل ضحية.

٧٢ - **السيد حسين** (منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إنه بموجب التعاليم الإسلامية، فإن الرجل والمرأة قد خلقا على قدم المساواة وإن لكل منهما أدوارا ووظائفا مختلفة؛ وبالتالي فإن المساواة في ظل القانون وفي جميع الأنشطة الأخرى للحياة هدف يفرضه المبدأ، وذلك في السياسات الوطنية والجهود الإنمائية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وأضاف أن العيوب التي تشوب التشريع الوطني نتيجة لتدهور القيم المجتمعية أو المشتركة، وبخاصة أثناء الحكم الاستعماري، يجري الآن التعرف عليها وإصلاحها بصرامة. ورغم ذلك، قد تكون هذه العملية بطيئة في بعض الأحيان، نظرا للممارسات المجتمعية المتأصلة والقيود الاقتصادية وغيرها.

٧٣ - وفي إشارة إلى تقرير الأمين العام عن العنف ضد المرأة (A/59/281)، قال إن مما يثلج الصدر أن مسألة العنف تحظى باهتمام متزايد في جميع أنحاء العالم وأنه يجري الإسراع في بذل الجهود التشريعية لمعالجتها. وأضاف أن الإسلام لا يتسامح مع أي نوع من العنف ضد الرجل أو المرأة وأن التدابير التي تهدف إلى تجريمه في التشريع الوطني لا تصور إلا الانصياع لتعاليم الإسلام. وفضلا عن ذلك، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي على استعداد للتعاون بشأن الدراسة المتعمقة التي سيجريها الأمين العام عن العنف ضد المرأة وللمشاركة في اجتماعات الخبراء المزمع عقدها. وقال إنه يتضح من التقرير أيضا إمكان مساعدة الحكومات على الإسراع في إعداد إطار تشريعي شامل لتجريم هذه المخالفة وفرض العقوبات الواجبة، كما قد تجري مساعدتها على العمل مع الرابطات الوطنية والهيئات الدينية ومؤسسات البحث بغية تحسين خدمات الدعم للضحايا، فضلا عن اتخاذ تدابير للوقاية والإصلاح.

٧٤ - ومضى يقول إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أكد من جديد نيته في عقد مؤتمر وزاري عن المرأة بغية وضع خطة لتعزيز دورها في تنمية المجتمعات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتقديم المزيد من الفرص الحقيقية للمرأة في جميع مناحي الحياة. وأنيطت الأمانة العامة للمؤتمر بتنسيق تطوير العلاقات بين الرابطات النسائية لدى الدول الأعضاء، وأنه فيما يتعلق بهذا المسعى، يعرب المؤتمر عن استعداده لإجراء مناقشة مع المسؤولين المختصين حول إمكانية تقديم الأمم المتحدة ووكالاتها للدعم والتعاون في هذا الشأن.

٧٥ - وأعرب عن تهنئته لتركيا على الشغل المتزامن لثلاثة من مواطنيها مناصب المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالعنف ضد المرأة والرئاسة الحالية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

٧٦ - واختتم كلامه قائلا إن منظمة المؤتمر الإسلامي تؤيد بقوة الجهود المبذولة لتمكين المرأة من الاضطلاع بدور هام في الأسرة والمجتمع وفقا للشريعة. وأن المرأة تضطلع بدور رئيسي في الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى الوفاء بالالتزامات التي جرت الموافقة عليها دوليا للقضاء على الفقر ومحاربة المرض وتحقيق التنمية المستدامة. وأن المنظمة تعيد تأكيد التزامها بالعمل مع الأمم المتحدة على تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في المنظمتين على حد سواء في الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز تفهم أفضل لوضع المرأة ولدورها السياسي والاجتماعي - الاقتصادي، ومن أجل معالجة أوجه الظلم التي تعاني منها المرأة نتيجة للتغيرات التي حدثت والتي تتناقض بشدة مع المبادئ الإسلامية. وأن شراكة منظمة المؤتمر الإسلامي مع الأمم المتحدة من شأنها أن تختصر الطريق المؤدي إلى تهيئة بيئة أخلاقية متناسقة وتقدمية للقرية العالمية التي توخاها إعلان الألفية والتي تشكل المصير المشترك للجميع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠